

Distr.: General  
4 December 2000  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة التاسعة

١٦-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١

معلومات لاتخاذ القرارات والمشاركة

تقرير الأمين العام

إضافة

برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١	..... مقدمة - أولاً
٣	٨-٤	برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة (١٩٩٦-٢٠٠٠) - ثانياً
٣	٥-٤	..... ولاية اللجنة - ألف
٣	٦	..... العناصر الرئيسية لبرنامج العمل - باء
٤	٨-٧	..... معايير انتقاء المؤشرات - جيم
٤	٦١-٩	..... المراحل الرئيسية ومنهجيات التنفيذ - ثالثاً
٤	١٤-٩	..... المرحلة ١ (أيار/مايو ١٩٩٥ - نيسان/أبريل ١٩٩٦) - ألف
٤	١٢-٩	..... إعداد صحائف المنهجيات لكل مؤشر ١ - ألف
٥	١٤-١٣	..... مضمون صحائف المنهجيات ٢ - ألف

٦	٢٩-١٥	..... المرحلة ٢ (أيار/مايو ١٩٩٦ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)
٦	١٩-١٥	..... ١ - التدريب وبناء القدرات
٦	٢٩-٢٠	..... ٢ - الاختبار على الصعيد الوطني
		..... المرحلة الثالثة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ - كانون الأول/ديسمبر
٨	٥٩-٣٠	..... (٢٠٠٠): الدروس المستخلصة
٨	٣٨-٣٠	..... ١ - تقييم نتائج الاختبار ومجموعة المؤشرات
٩	٤٦-٣٩	..... ٢ - القائمة العملية بالمؤشرات
١١	٥٥-٤٧	..... ٣ - تعديل الإطار وقائمة المؤشرات
١٥	٥٩-٥٦	..... ٤ - الروابط والتصنيف
١٥	٦١-٦٠	..... دال - اقتراحات بشأن التدابير و التوصيات المتعلقة بالعمل في المستقبل

## المرفقات

١٦	.....	..... الأول - الوكالات المتعاونة في إعداد صحائف المنهجيات
١٨	.....	..... الثاني - الترتيبات الوطنية للاختبار
٢١	.....	..... الثالث - قائمة بالاجتماعات الدولية واجتماعات الخبراء

## أولاً - مقدمة

المعلومات الواردة في هذه الإضافة أتيح للجنة تقريران إضافيان لوثيقتين من وثائق المعلومات الأساسية بعنوان: "مؤشرات التنمية المستدامة: إطار ومنهجيات" وأخرى معنونة "مبادرات لتصنيف مؤشرات التنمية المستدامة".

### ثانياً - برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة (١٩٩٦-٢٠٠٠)

#### ألف - ولاية اللجنة

٤ - في دورتها الثالثة المعقودة في عام ١٩٩٥، أقرت لجنة التنمية المستدامة برنامج عملها المعني بمؤشرات التنمية المستدامة (E/CN.17/1995/18، المرفق)، وأهابت بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تقوم، بالتنسيق مع أمانة اللجنة، بتنفيذ العناصر الرئيسية التي يتضمنها برنامج العمل.

٥ - وكان الهدف الرئيسي لبرنامج العمل هو إتاحة مؤشرات التنمية المستدامة للجهات المعنية باتخاذ القرارات على الصعيد الوطني، وذلك بتحديدتها وتوضيح منهجياتها وتوفير التدريب على استخدامها وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات. وفي الوقت نفسه، قر الرأي على إمكانية استخدام المؤشرات المطبقة على السياسات الوطنية في التقارير التي تقدم إلى اللجنة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

#### باء - العناصر الرئيسية لبرنامج العمل

٦ - تضمن برنامج العمل العناصر الرئيسية التالية:

(أ) تعزيز تبادل المعلومات بين جميع الأطراف المهتمة عن البحوث والأنشطة المنهجية والتطبيقية ذات الصلة بمؤشرات التنمية المستدامة، بما في ذلك إنشاء قاعدة للبيانات تكون متاحة دون قيود (من عام ١٩٩٥ حتى الآن)؛

١ - تؤدي المؤشرات مهام عديدة. فهي تبسط المعلومات وتوضحها وتتيحها مصنفة لراسمي السياسات مما يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات وزيادة فعالية الإجراءات المتخذة. وتساعد على إدماج المعارف العلمية والاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات وعلى قياس ومعايرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي بمثابة آلية للإنذار المبكر تدق ناقوس الخطر في الوقت المناسب لتجنب الأضرار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهي أيضا أدوات هامة لإيصال الآراء والأفكار والقيم. فقد قال أحدهم: "نحن نقيس ما نقيّم ونقيّم ما نقيس".

٢ - وسلم مؤتمر القمة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد عام ١٩٩٢ بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤشرات في مساعدة البلدان على اتخاذ قرارات تقوم على الدراية بعملية التنمية المستدامة. وجاء الاعتراف بهذه الأهمية في جدول أعمال القرن ٢١ فهو يدعو جميع البلدان على الصعيد الوطني، وكذلك المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، إلى وضع وتحديد مؤشرات للتنمية المستدامة لكي تكون بمثابة قاعدة صلبة لاتخاذ القرارات على جميع الصعد. وعلاوة على ذلك، فإن جدول أعمال القرن ٢١ يدعو بشكل محدد إلى تنسيق الجهود الرامية إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، بما في ذلك إيراد مجموعة مناسبة من هذه المؤشرات في تقارير وقواعد البيانات المشتركة على أن يتم استكمالها بانتظام وأن تكون متاحة على نطاق واسع.

٣ - ويعرض هذا التقرير الخطوات المتخذة لوضع اللمسات الأخيرة على مجموعة أساسية من مؤشرات التنمية المستدامة بهدف استكمال التقرير الرئيسي عن الفصل ٤٠ (معلومات لاتخاذ القرارات والمشاركة). وفضلا عن

- سهولة فهمها، أي كونها واضحة وبسيطة ولا لبس فيها إلى أقصى حد ممكن؛
  - سلامتها من الناحية النظرية؛
  - إمكانية وضعها من جانب الحكومات الوطنية؛
  - محدودية عددها وقابليتها للتطوير والتكيف مستقبلاً؛
  - مدى شمولية تغطيتها لجدول أعمال القرن ٢١ والتنمية المستدامة؛
  - مدى تمثيلها لتوافق الآراء الدولي إلى الحد الممكن؛
  - اعتمادها على بيانات متاحة أو يمكن إتاحتها مقابل ثم زهيد وموثقة بشكل كاف وذات نوعية مسلم بها وتُستكمل بانتظام.
- ٨ - واستناداً إلى هذه المعايير جرى اختيار ١٣٤ مؤشراً لتشكيل مجموعة أساسية أولية أو "قائمة" مؤشرات تستطيع البلدان أن تنتقي منها ما تريد لإعداد برامج المؤشرات الخاصة بها. ونُظمت هذه المؤشرات بحيث صارت تشمل ثلاث فئات هي مؤشرات استجابة الحكومات لقوة الدفع، تبعاً لتصنيفها من جانب الحكومات.
- ثالثاً - المراحل الرئيسية ومنهجيات التنفيذ**
- ألف - المرحلة ١ (أيار/مايو ١٩٩٥ - نيسان/أبريل ١٩٩٦)**

- ٧ - جرى انتقاء المؤشرات ووضعها وفقاً للمعايير التالية:
  - اتسامها بالطابع الوطني في المقام الأول من حيث الحجم والنطاق؛
  - على أساس صلتها الوثيقة بالهدف الرئيسي المتمثل في تقييم التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ١ - إعداد صحائف المنهجيات لكل مؤشر
- ٩ - كانت إحدى المهام الكبيرة للمرحلة الأولى تتمثل في إعداد صحائف المنهجيات لكل مؤشر. وعلى أساس ما تم إنجازه، جرى اعتماد نهج يقوم على التعاون والتشاور والتعاقد لإعداد صحائف المنهجيات المطلوبة. ولقي هذا العمل الدعم من أكثر من ثلاثين مؤسسة من المؤسسات

- الداخلية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمة الحكومية الدولية وغير الحكومية ومجموعات المنظمات الرئيسية واضطلعت كلها بأدوار رائدة فيما يتعلق بإعداد صحائف للمنهجيات كل بما يلائم ولايتها وخبرتها. ويرد ذكر هذه الوكالات في المرفق الأول.
- ١٠ - وتولى فريق خبراء مؤلف من ٤٥ عضواً من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية أخرى مهمة الإشراف العام على عملية إعداد صحائف المنهجيات. وبالإضافة إلى ذلك، شارك في العملية حوالي ١٠٠ شخص من ذوي الخبرة في مجال المؤشرات، وينتمون إلى وكالات دولية ووطنية ومنظمات غير حكومية، وذلك بإسداء المشورة وإبداء التعليقات والإسهام بما لديهم من أفكار ومعلومات وخبرة.
- ١١ - وفي شهر شباط/فبراير ١٩٩٦، عُقدت في غلين كلوف، نيويورك، حلقة عمل للخبراء الدوليين بشأن منهجيات مؤشرات التنمية المستدامة كانت الغاية منها استعراض صحائف المنهجيات الأولية، بالإضافة إلى حلقات عمل أخرى عُقدت برعاية الحكومات الوطنية للتوسع في مناقشة مشاريع صحائف المنهجيات وتنقيحها.
- ١٢ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٦ قامت الأمم المتحدة بنشر مجموعة من صحائف المنهجيات بعنوان "مؤشرات التنمية المستدامة: إطار ومنهجيات". وتوزيع هذه الوثيقة، التي أطلق عليها اسم 'الكتاب الأساسي' على جميع الحكومات وطلبت إليها استخدام هذه المؤشرات واختبارها وتقديم التعليقات على نتائج هذه التجربة. وكانت الغاية هي إعداد مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة تكون أكثر مقبولة وتحديداً بحلول عام ٢٠٠١.
- ٢ - مضمون صحائف المنهجيات
- ١٣ - تتضمن صحائف المنهجيات، في جملة أمور، المعلومات التالية:
- معلومات أساسية عن المؤشر، بما في ذلك تعريفه ووحدة قياسه، إضافة إلى الفصل ذي الصلة في جدول أعمال القرن ٢١ ونوع المؤشر لتحديد موضعه في إطار التصنيفات الثلاثة (القوة الدافعة والدولة والاستجابة)؛
  - الغرض من المؤشر وفائدته في اتخاذ القرارات المرتبطة بالتنمية المستدامة (أي مدى صلته بالسياسات)؛ والأهداف الدولية حيثما وجدت؛ والاتفاقيات الدولية ذات الصلة إذا كانت المسألة التي يتناولها المؤشر ذات أهمية عالمية في المقام الأول؛
  - الأسس والمنهجيات النظرية المرتبطة بالمؤشر، بما في ذلك التعريفات التي يقوم عليها، وأساليب القياس، وموجز لأوجه القصور التي تشوبه، والتعريفات البديلة؛
  - مدى توفر البيانات اللازمة لإبراز أهمية جمع البيانات واستكمالها بصورة منتظمة من أجل دعم عملية تقديم التقارير المنتظمة؛
  - الوكالة أو الوكالات (المضطعة بدور رائد أو المتعاونة) التي تقوم بإعداد صحائف المنهجيات؛
  - أي معلومات أخرى (مثلاً جهات الاتصال، المراجع والقراءات الأخرى).
- ١٤ - وبُذِل جهد دؤوب لاستخدام شكل موحد لتأطير مضمون صحائف المنهجيات. وقد صُممت هذه الصحائف لمساعدة البلدان على وضع مؤشرات ذات أولوية تُعتبر أوثق صلة بالموضوع في سياق ما لتلك البلدان من سياسات

الهادئ المال اللازم للبدء في تنفيذ حلقات عمل تدريبية وطنية عُقدت في باكستان والصين والفلبين وملديف.

١٨ - وخلال حلقات العمل هذه، وجه نداء من أجل مواصلة تقديم المساعدة على بناء القدرات والمساعدة التقنية لكفالة تنفيذ ومتابعة البرنامج على الصعيد الوطني. واستجابت شعبة التنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة لهذا النداء واستكملت الأنشطة التي تضطلع بها من أجل بناء القدرات بتقديم الدعم التقني إلى بلدان نامية طلبت مساعدة للقيام بأنشطة محددة، بما فيها بربادوس والصين وغانا وكينيا ونيجيريا. وركزت المساعدة التقنية على جانبين: (أ) تقييم مدى توفر المؤشرات واستخدامها على الصعيد الوطني؛ (ب) اقتراح خطة عمل لزيادة تطوير مؤشرات التنمية المستدامة واستخدامها إلى أقصى حد ممكن وربط ذلك برصد الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنمية المستدامة.

١٩ - كذلك أُتخذت في عدة بلدان "ترتيبات للتوأمة" الطوعية كانت قد أوصت بها اللجنة وفريق الخبراء المعني بالمؤشرات والتابع لشعبة التنمية المستدامة كأدوات لبناء القدرات. وتراوحت هذه الترتيبات من إقامة صرح التعاون بين 'شركاء متساوين' تقتصر فيه التوأمة على تبادل المعلومات والدراية الفنية وإقامة الشراكات حيث يقوم كل بلد بتقديم قدر كبير من الدعم التقني والمالي لتمكين البلد التوأم من اختبار المؤشرات. وعادت نتائج هذه الترتيبات بالنفع على جميع الشركاء وتلقت الأطراف المعنية قدرا كبيرا من التشجيع على مواصلة العمل بها في المستقبل.

## ٢ - الاختبار على الصعيد الوطني

٢٠ - في دورتها الرابعة التي عُقدت عام ١٩٩٦، قامت اللجنة بمبحث الحكومات على المبادرة باختبار مجموعة المؤشرات الأولية المقترحة والمنهجيات ذات الصلة وعلى

وبرامج متعلقة بالتنمية المستدامة. والقصد من تلك الصحائف أن تشكل أساسا ونقطة انطلاق لعملية وضع المؤشرات وكان من المفهوم أنها ستكون قابلة للتعزيز والتنقيح والتعديل والتغيير.

## باء - المرحلة ٢ (أيار/مايو ١٩٩٦ - كانون الثاني/يناير ١٩٩٨)

### ١ - التدريب وبناء القدرات

١٥ - في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧، عُقدت سلسلة من جلسات الإحاطة وحلقات العمل على الصعيد الإقليمي تلبية للحاجة إلى توفير ما يلزم من القدرات والمعارف اللازمة لاستخدام المؤشرات. وكانت أمانة اللجنة هي التي قامت، بدعم وتعاون من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة هولندا فيما يتعلق بآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، بتنظيم تلك الجلسات والحلقات؛ وكذلك فعلت حكومة كوستاريكا فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وحكومة غانا فيما يتعلق بمنطقة أفريقيا. وشارك برنامج بناء القدرات للقرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رعاية حلقة العمل الإقليمية لأفريقيا.

١٦ - وكان الغرض الرئيسي من جميع حلقات العمل هذه هو التوطئة للمؤشرات والتدريب على استخدامها كأدوات لاتخاذ القرارات على الصعيد الوطني واستكشاف المنهجيات ذات الصلة فيما يتعلق بوضع المؤشرات. وأوليت عناية خاصة لتحديد الأولويات الوطنية وربطها بعملية تحديد المؤشرات وانتقائها.

١٧ - وقامت عدة بلدان بعقد حلقات عمل تدريبية وطنية كمتابعة حلقات العمل الإقليمية. ففي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

٢٣ - وبالإضافة إلى البلدان التي أجري فيها الاختبار بصورة رسمية، شارك عدد من البلدان (من بينها سويسرا وكندا ونيجيريا والولايات المتحدة) في العملية عن طريق التبادل الطوعي للمعلومات وحضور الاجتماعات وغير ذلك من أشكال تبادل الدراية الفنية. وأعد المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية اختبارا يشمل ٥٤ مؤشرا من المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة، واستند في ذلك إلى البيانات الإحصائية المتوفرة لدى الجماعة الأوروبية. ونُشرت نتائج هذه الدراسة الرائدة كوثيقة رسمية للجماعة الأوروبية عام ١٩٩٧. وقدم المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية دعما تقنيا وفنيا وماليا لا يُقدر بثمن طيلة مدة تنفيذ برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة.

٢٤ - وطلب من البلدان أن تقدم تقارير دورية عن مرحلة الاختبار إلى الشعبة لتحليلها وتعميمها على أعضاء فريق الخبراء والبلدان التي أجري فيها الاختبار. وصدر عام ١٩٩٧ الشكل المطلوب للتقارير المتعلقة بالتقدم المحرز في عملية الاختبار الوطني لتيسير تقديم المعلومات بشكل موحد ومفصل، مما يسمح بإجراء استعراض نهائي للمؤشرات والمنهجيات ذات الصلة. ويمكن الاطلاع على التقارير التي قدمتها جميع البلدان التي أجري فيها الاختبار في موقع الأمانة على الشبكة العالمية وهو: <http://www.un.org/esa/sustdev/isd.htm>.

٢٥ - واعتمدت معظم البلدان التي أجرت الاختبار نهجا مختلفة إزاء هذه العملية، تتراوح بين التقييم الصرف لمدى توافر البيانات بالنسبة لجميع أو بعض المؤشرات المختارة، والبدء في عملية وضع مجموعة منفصلة من المؤشرات الوطنية الخاصة بها مع استخدام مؤشرات اللجنة كنقطة مرجعية. ومع ذلك فإن معظم البلدان وفقت بين عملياتها والمبادئ التوجيهية للاختبار التي وضعتها اللجنة في حين أدرجت بلدان أخرى المبادئ التوجيهية ضمن تصميم فريد خاص بها.

استخدامها وتجربتها لفترة تتراوح من سنتين إلى ثلاث سنوات. وكان القصد من الاختبار على الصعيد الوطني هو اكتساب الخبرة في استخدام المؤشرات وتقييم مدى انطباقها وفقا لأهداف التنمية المستدامة وأولوياتها الوطنية، واقتراح التغييرات الواجب إدخالها على المجموعة وإطارها التنظيمي.

٢١ - وبدأ تنفيذ برنامج الاختبار الوطني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. بمناسبة انعقاد حلقة العمل الدولية المعنية بوضع مؤشرات التنمية الوطنية في مدينة غينت، بلجيكا، والتي استضافتها حكومتا بلجيكا وكوستاريكا. واستعرضت البلدان التي حضرت الاجتماع المبادئ التوجيهية للاختبار الوطني واعتمدها. وتضمنت هذه المبادئ بشكل أساسي إجراءات مقترحة لإجراء الاختبار، بما في ذلك طرائق لتنظيمه، وخيارات للتنفيذ، وأساليب لإعداد التقييمات والتقدير، والدعم المؤسسي، وبناء القدرات، ومقتضيات تقديم التقارير.

٢٢ - وشارك بشكل طوعي في عملية الاختبار اثنان وعشرون (٢٢) بلدا من جميع مناطق العالم. وكان توزيع هذه البلدان حسب المناطق كما يلي:

## الجدول ٢

### البلدان التي أجرت الاختبار

المناطق	البلدان
آسيا والمحيط الهادئ	باكستان، الصين، الفلبين، ملديف
أفريقيا	تونس، جنوب أفريقيا، غانا، كينيا، المغرب
الأمريكتان والبحر الكاريبي	البرازيل، بربادوس، بوليفيا، فنزويلا، كوستاريكا، المكسيك
أوروبا	ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، فرنسا، فنلندا، المملكة المتحدة

**جيم - المرحلة الثالثة (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ -  
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠): الدروس  
المستخلصة**

- ١ - تقييم نتائج الاختبار ومجموعة المؤشرات
- ٣٠ - اختتمت مرحلة الاختبار رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بعقد حلقة عمل دولية حول مؤشرات التنمية المستدامة التي وضعتها اللجنة، استضافتها حكومة بربادوس، بدعم من حكومة ألمانيا وشعبة التنمية المستدامة. وشكل هذا الاجتماع منتدى لتقييم مؤشرات لجنة التنمية المستدامة في مجال التنمية المستدامة وقابلية تطبيقها وفائدتها في دعم اتخاذ القرار على الصعيد الوطني؛ كما شكل ملتقى لتبادل المعلومات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بشأن مؤشرات التنمية المستدامة واستخدامها من الناحية العملية.
- ٣١ - وتم تجميع كل المعلومات المتصلة ببرنامج الاختبار بما في ذلك التقارير القطرية وإدراجها في قاعدة بيانات صارت بمثابة أداة تحليلية لدراسة نتائج الاختبار وإطار المؤشرات والقائمة العملية بالمؤشرات.
- ٣٢ - وأشارت بلدان عديدة إلى أن عملية الاختبار كانت ناجحة بصفة عامة. فالنهج المتطور القائم على المشاركة الذي اعتمده البلدان في عملية الاختبار لم يرسخ فحسب الوعي بقيمة وأهمية المؤشرات وإنما زاد من مستوى الإدراك بقضايا التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك شكل الاختبار، حسبما قيل، مصدراً للإلهام في اتخاذ مبادرات أخرى تتصل بمؤشرات ووطد الأواصر بين عدد كبير من الجهات الفاعلة.
- ٣٣ - وفي حالات عديدة اعتبر استخدام الهياكل القائمة مثل اللجان أو المجالس الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة مفيداً في تنظيم آلية التنسيق الوطنية. ومن جهة أخرى، شكل اختبار المؤشرات في بعض البلدان حافزاً إيجابياً في إنشاء

٢٦ - واستخدمت كل بلدان الاختبار استراتيجيات للتنفيذ تقوم على المشاركة. ويتجلى ذلك في الترتيبات المؤسسية التي اختارها كل بلد على حدة كآلية تنسيقية لعملية الاختبار. واعتمدت أغلب البلدان استراتيجيات متكاملة للغاية يُشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون ومن ضمنهم الوزارات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأعمال ذات الصلة في حين حصرت بلدان أخرى العملية ضمن وزارات معينة. ويعرض المرفق الثاني مختلف آليات التنسيق المؤسسية والنهج التنفيذية المستخدمة في مختلف البلدان.

٢٧ - كما أنشأت معظم البلدان، ضمن هيئات التنسيق الوطنية هذه، أفرقة عاملة وأفرقة خبراء ولجان تركز على العمل في مجال المؤشرات. كما اعتبر إنشاء شبكة للمؤشرات (ومن ذلك على سبيل المثال في جنوب أفريقيا وفنلندا) مفيداً في النهوض بالتكامل بين الوزارات ومؤسسات البحث.

٢٨ - كما اعتبرت بلدان عديدة نظام التوأمة حيث يتفق بلدان أو أكثر على تبادل المعلومات والخبرات بشأن وضع المؤشرات (مثلاً جنوب أفريقيا وفنلندا) أو حيث يوفر بلد دعماً تقنياً ومالياً كبيراً لبلد مشارك آخر (فرنسا وتونس) وقد شكلت هذه الترتيبات قاعدة ممتازة لتبادل المعلومات والدراية مما يؤدي إلى حالات تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية فضلاً عن مساعدة البلدان المشاركة وعلى إقامة قاعدة من المعارف تكون أوسع نطاقاً.

٢٩ - وفي منتصف تنفيذ البرنامج الاختباري، عقد اجتماع عالمي لبلدان الاختبار استضافته حكومة الجمهورية التشيكية في براغ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وأحاط الاجتماع علماً بالتقدم المحرز في التنفيذ وناقش السبل الكفيلة بتحسين العملية. بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق النتائج المتوخاة من البرنامج.

٣٧ - وأثرت القيود الزمنية والمالية على الاختبار الذي أُجري في بعض البلدان. وبالنظر إلى ضرورة التقيد بالجدول الزمني الصارمة لعملية الاختبار، كان لا بد من إدخال تعديلات على درجة المشاورات ومستواها.

٣٨ - وسعياً إلى تحقيق قدر أكبر من النجاح، قر رأي على ضرورة استعراض برنامج المؤشرات والتعامل معه كبرنامج دائم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقارير الوطنية المقدمة إلى اللجنة ويتكامل مع عملية وضع السياسات الوطنية.

## ٢ - القائمة العملية بالمؤشرات

٣٩ - بينت نتائج الاختبارات بأن مؤشرات التنمية المستدامة تنطوي على إمكانات واضحة للمساعدة في اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني. فقد أبلغت البلدان بأنها استخدمت المؤشرات أو خططت لاستخدامها فيما يلي:

- إدراج قضايا هامة ضمن البرنامج السياسي؛
- المساعدة في التعرف على الاتجاهات الرئيسية في القطاعات ذات الأولوية؛
- تيسير رفع تقارير عن حالة التنمية المستدامة إلى الجهات المعنية باتخاذ القرارات والجمهور بصفة عامة على الصعيدين المحلي والدولي؛
- تشجيع الحوار الوطني بشأن التنمية المستدامة؛
- المساعدة في تقييم مدى تحقيق الأهداف والغايات التي تتوخاها الحكومة وكذلك في إعادة النظر في تلك الأهداف والغايات؛
- تيسير إعداد الخطط ورصدها؛
- المساعدة في تقييم أداء السياسات والأعمال لدى تنفيذ الخطط؛
- توضيح مفهوم التنمية المستدامة من الناحية العملية؛

آليات جديدة لتنسيق البرامج الخاصة بالمؤشرات وإعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة وأبرز ما يزر به التعاون والتعاقد من إمكانات للترويج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٤ - كما أن مشاركة الفئات الرئيسية وأصحاب المصلحة كان فعالاً في تحقيق التكامل التام بين منظورات المستخدمين في تحديد الأولويات الوطنية والمؤشرات المقابلة في مجال التنمية المستدامة. ولوحظ أن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وسائر الفئات الرئيسية تشارك بالفعل، في عدد كبير من البلدان النامية، في لجان التنسيق الوطنية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، حيث شكلت مشاركتها دفعا لعملية الاختبار على الصعيد الوطني.

٣٥ - ولوحظ كذلك بأن مشاركة رسمي السياسات من أعلى المستويات والتزامهم الصادق بالتنمية المستدامة عادة ما يؤدي إلى زيادة وتيرة العمل بخصوص المؤشرات.

٣٦ - وبالرغم من النجاحات المذكورة أعلاه فإن الاختبار تأثر بمجموعة من القيود المؤسسية من قبيل محدودية الموارد المالية والبشرية المتوافرة؛ وصعوبة الاستعانة بالخبراء وأصحاب المصلحة المعنيين، وانعدام التنسيق بين وكالات الإحصاء وجهة التنسيق المعنية بالمؤشرات، وقلة الوعي بين أصحاب المصلحة، وقلة الالتزام من جانب المؤسسات المشاركة، وتعارض متطلبات العمل وتعاقب القيادات الحكومية مما نجم عن حالات توقف في تنفيذ عملية المؤشرات. واستدعى ذلك تعزيز برنامج بناء القدرات بتوفير الموارد البشرية وإنشاء المؤسسات اللازمة. ويشكل توافر قاعدة متينة من الموارد البشرية شرطاً أساسياً لهذه العملية التي تم عددًا كبيراً من أصحاب المصلحة، وكذلك الشأن بالنسبة لحسن التنسيق بين الآليات المؤسسية وقوة الالتزام من جانبها.

متزايدا من البلدان يضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وأن استخدام مؤشرات التنمية المستدامة كأداة للتخطيط والرصد على الصعيد الوطني يلقي قدرا أكبر من الإقبال.

٤٣ - لكن بلدان الاختبار إرتأت أيضا أنه بالإمكان إدخال تحسينات سواء على المؤشرات أو ورقات المنهجية. وبالرغم من أن ورقات المنهجية المتعلقة بالمؤشرات اعتُبرت مفيدة في جلب الانتباه إلى ضرورة تحسين توافر البيانات لرصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فقد نودي بوضع مفاهيم محددة بشكل أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمؤشرات.

٤٤ - ولوحظ بالمثل أن القائمة العملية بالمؤشرات طويلة مما يُضفي صعوبة على اختبار جميع تلك المؤشرات. وعلاوة على ذلك ارتئي بأن القائمة تسعى إلى تناول عدد مبالغ فيه من القضايا مما يجعل نطاق الاختبار واسعا جدا. وقُدمت مقترحات، بناء على ذلك، تقضي بأن تستهدف المجموعة بشكل أفضل المشاكل أو القضايا الرئيسية. واقترح بأن تدرج في القائمة مؤشرات تتعلق بعدد من المشكلات الناشئة في مجالات من قبيل السياحة والنقل والإرث الثقافي والضعف أمام الكوارث.

٤٥ - كما اقترحت بلدان الاختبار وضع مؤشرات تشمل مجالات لم يتم تناولها في الاختبار مثل: الحفاظ على الشعب المرجانية وصحة النظم الإيكولوجية في الشعب المرجانية وقضايا ساحلية محددة؛ والطاقة؛ والتكنولوجيا الإحيائية؛ والتجارة والبيئة؛ والحفاظ على الإرث الثقافي؛ والقيم الاجتماعية والأخلاقية؛ وتنمية الموارد البشرية؛ والنقص في العمالة؛ والقوى العاملة في المهجر؛ وحسابات الموارد الطبيعية؛ وبناء القدرات.

• تركيز البرامج الوطنية والقطاعية وميزانيات الدولة على تحقيق الاستدامة.

٤٠ - وكما كان متوقعا فإن جميع المؤشرات الواردة في القائمة العملية لم تعتبر صالحة في بيئة البلدان التي تجري فيها الاختبارات. وقد قامت معظم البلدان، لدى انتقاء المؤشرات المنطبقة، بتحديد الأولويات ضمن هذه المؤشرات مستخدمة المعايير ذات الصلة من قبيل: توافر البيانات ومدى إمكانية الحصول عليها وفائدتها وجدواها للسياسات. لكن بلدان الاختبار بصفة عامة اعتبرت القائمة العملية بمثابة نقطة انطلاق جيدة لتحديد الخيارات التي يمكن انتقاء المؤشرات الوطنية من ضمنها.

٤١ - وكان هناك قدر من عدم اليقين فيما يتصل بمجال تركيز مجموعة المؤشرات وفيما يتعلق بتوجيه المؤشرات للاستخدام الوطني أو للمقارنة الدولية. وفي حين أُجري الاختبار على الصعيد الوطني فقد ارتئي مع ذلك أن لديه بُعدا دوليا بالنظر إلى ولاية لجنة التنمية المستدامة وبنية ومحتوى ورقات المنهجية التي تبين المنهجيات المقبولة بصفة عامة والمصطلحات الدولية الموحدة ونظم التصنيف الدولية الملائمة. وتمت الإشارة بوضوح إلى أن الهدف الأساسي لبرنامج المؤشرات هو إعداد أداة للمساعدة في اتخاذ القرارات على الصعيد الوطني. ومن جهة أخرى اعتُبر أن نظام مؤشرات جيد من شأنه أن يعكس القضايا المحددة في بلد أو منطقة معينة وظروفه على أن يضيف عليه أقصى قدر ممكن من التناغم على الصعيد الدولي.

٤٢ - وعكست بعض البلدان في تقاريرها مشكلة إيجاد رابطة بين الاستراتيجيات الوطنية والمؤشرات. وهذا ينطبق بصفة خاصة على البلدان التي كانت قد بدأت تنفيذ برامجها المتصلة بالمؤشرات في غياب استراتيجية متكاملة للتنمية المستدامة. ومن المؤمل أن يتغير هذا الوضع خاصة وأن عددا

٥٠ - ومن نتائج هذا التنظيم أن المؤشرات صارت تدرج تحت أربعة عناصر رئيسية، جرى التوسع في تقسيمها إلى مواضيع ومواضيع فرعية (انظر الجدول ١). وكان تحديد المجالات الرئيسية والمواضيع والمواضيع الفرعية يقوم على طائفة عريضة من المصادر، أهمها التقارير التي قدمتها بلدان الاختبار والمبادرات الدولية التي تضمنت مقاييس أو مفاهيم نظرية للاستدامة. وتم تحليل التقارير المقدمة عن التجارب للتوصل إلى البيانات التالية: الأولويات التي ذكرها كل بلد قصد تحقيق التنمية المستدامة، ومؤشرات اللجنة التي تم اختبارها وبيان أسباب الاختبار والمشاكل التي واجهها كل بلد أثناء هذه العملية، والمؤشرات الجديدة المقترحة والمعايير التي استخدمها كل بلد في اختيار المؤشرات.

### الجدول ١

#### إطار المواضيع والمواضيع الفرعية الخاص بالمؤشرات

العنصر	الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشرات
الاجتماعي			
البيئي			
الاقتصادي			
المؤسسي			

٥١ - وفيما يتعلق بالمبادرات الدولية الرئيسية الأخرى بشأن وضع المؤشرات، فقد بذلت الجهات المعنية كل قصارى جهدها للتوفيق بين جهود اللجنة وجهود المنظمات والوكالات الأخرى. وبعد ذلك جرى تحليل المعلومات لمراعاة الأهداف التي حددها كل مبادرة دولية والمؤشرات التي تم اختيارها لقياس التقدم المحرز في تحقيق تلك الأهداف. ومن الضروري التأكيد على أن اختيار المؤشرات ينبغي أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف ومقاصد البرنامج المعني.

٥٢ - وكان اختيار المواضيع والمواضيع الفرعية والمؤشرات يقوم كذلك على المعايير التي نص عليها في الاختبار الوطني.

٤٦ - وتتفق أغلب البلدان مع ذلك في الرأي بأن القائمة النهائية للمؤشرات ينبغي أن تكون قصيرة ومركزة وعملية ومرنة حتى يمكن تكيفها مع الظروف الخاصة بالبلد.

### ٣ - تعديل الإطار وقائمة المؤشرات

٤٧ - شرعت شعبة التنمية المستدامة في مطلع سنة ١٩٩٩، وهي تسترشد بالتقارير الواردة من بلدان الاختبار ومناقشات الخبراء الجارية بشأن المؤشرات والإطار، في عملية تحديد الإجراءات المناسبة التي ينبغي اتخاذها في ضوء الشواغل المختلفة التي أثيرت خلال تنفيذ برنامج العمل.

٤٨ - وناقش فريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية المستدامة، خلال اجتماعه الخامس المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٩، التدابير المتخذة في منتصف المدة قصد الإعداد لاختتام برنامج العمل. وتطرق إلى القضايا التالية: إدراج مناطق جديدة حددها بلدان الاختبار كأولويات؛ شطب المسائل التي جرى تناولها بقدر أقل في التقارير المقدمة من البلدان؛ وإمكانية تعديل إطار الاستجابة الحافزة من الدولة؛ واختيار المعايير اللازمة للمجموعة الرئيسية من المؤشرات وتطوير التجارب في بعض البلدان المنتقاة.

٤٩ - ورغم أن نهج الاستجابة الحافزة من الدولة أثبت أنه مفيد جدا في تنظيم المؤشرات وعملية الاختبار كذلك، إلا أن فريق الخبراء بت بأنه لا يوجد ما يدعو إلى إعادة تركيز إطار المؤشرات بغرض تأكيد القضايا السياسية العامة أو المواضيع الأساسية بناء على التوصيات المقدمة من بعض البلدان. فقد ساد اعتقاد بأن إعادة تصميم إطار المؤشرات على هذا النحو من شأنها زيادة إيضاح جدوى استخدام المؤشرات مما يساعد على حفز الحكومات والمجتمع المدني على المزيد من المشاركة في استخدام واختبار المؤشرات. ولهذا أجريت دراسة لوضع نهج للمؤشرات يقوم على المواضيع.

- وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت في الاختيار النهائي للمؤشرات المقاييس التالية، التي أتاحت من قبل بلدان الاختيار التي حددها اللجنة:
- ينبغي في المؤشرات أن تكون مفيدة في عملية اتخاذ القرارات وقابلة للتطبيق على الصعيد العملي وأن تتاح لها البيانات اللازمة، وأن تكون سهلة الفهم، وسهلة الاستخدام ومحددة بشكل لا يترك مجالاً للغموض؛ وينبغي أن تكون قابلة للتطبيق باستخدام القدرات الإحصائية المتاحة في البلد؛
- وينبغي في المؤشرات أن تكون مفيدة في تقييم التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة؛
- وأن تكون قائمة على توافق الآراء بقدر الإمكان ومفيدة في إعداد التقارير الوطنية على الصعيد الدولي.
- ٥٣ - وقدم الإطار المنقح خلال الاجتماع الذي عقد في بربادوس (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) واتفقت الدول على ما يلي:
- الإبقاء على العناصر الأربعة لمؤشرات التنمية المستدامة بصيغتها المستخدمة في الإطار الأصلي؛ وهي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي.
- القبول من حيث المبدأ بتنظيم الإطار على أساس مواضيعي في إطار العناصر الأربعة وبإيراد إشارات مرجعية إلى الفصول ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١، وبذلك تتسنى المحافظة على الاستمرارية والرابطة مع التنظيم السابق ذي الصلة بالفصول.
- ٥٤ - ومن أجل زيادة تشذيب الإطار المواضيعي والمؤشرات، تم إنشاء فريق خبراء عامل صغير؛ وكانت ولاية هذا الفريق تقوم على ما يلي:
- تحديد وإنهاء المواضيع الرئيسية والفرعية للتنمية المستدامة التي ستدرج في الوثيقة التي ستقدم إلى اللجنة خلال دورتها التاسعة؛
- تحديد المؤشرات الأساسية المتصلة بالمواضيع والمواضيع الفرعية المختارة، مع مراعاة تقارير الاختبار الوطنية المقدمة إلى شعبة التنمية المستدامة؛
- إعداد توصيات للقيام بمزيد من العمل قصد وضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة المواضيعية بشأن المؤشرات التي ستقدم إلى اللجنة، من قبيل المجالات التي تتطلب إجراء المزيد من البحوث ومجالات التنمية الطويلة الأجل والقضايا المتعلقة، حسب الاقتضاء.
- ٥٥ - وعقب إجراء تحليل شامل للمواضيع التي قدمت خلال الاجتماع الذي عقد في بربادوس (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) وللاتجاهات التي أتاحتها المناقشة السابقة التي أجراها فريق الخبراء المعني بالمؤشرات، اقترح الفريق العامل اعتماد ٥٧ من المؤشرات التي تدرج في إطار ١٥ موضوعاً و ٣٨ موضوعاً فرعياً. وفيما يلي توزيع المؤشرات حسب العناصر المختلفة: ١٨ مؤشراً اجتماعياً و ١٩ مؤشراً بيئياً و ١٤ مؤشراً اقتصادياً و ٦ مؤشرات مؤسسية. ويرد وصف كامل ومناقشة تامة لهذه المواضيع وعلى مجموعة المؤشرات المتصلة بها وصحائف المنهجيات في الوثيقة الأساسية المعنونة: مؤشرات التنمية المستدامة - الإطار والمنهجيات. ومع ذلك، فهي موجزة على النحو الوارد أدناه: الوثيقة الأساسية المعنونة: مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار والمنهجيات وهي موجزة في الجدول ٢.

## الجدول ٢

## إطار المؤشرات المواضيعية للجنة التنمية المستدامة

المؤشر	الموضوع الفرعي	الموضوع
<b>المؤشرات الاجتماعية</b>		
النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر	الفقر (٣)	رأس المال
أرقام جيني القياسية لعدم المساواة في الدخل		
معدل البطالة		
معدل متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور	المساواة بين الجنسين (٢٤)	
حالة تغذية الأطفال	حالة التغذية	
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	معدل الوفيات	
متوقع العمر عند الولادة		
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مرافق للتخلص من الفضلات بشكل واف بالغرض	المرافق الصحية	الصحة (٦)*
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على مياه الشرب المأمونة	مياه الشرب	
النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأولية	إنجاز خدمات الرعاية الصحية	
التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية		
معدل انتشار موانع الحمل		
لبنة إكمال المدرسة الثانوية أو الابتدائية	المرحلة التعليمية	التعليم (٣٦)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين	الإلمام بالقراءة والكتابة	
المساحة الأرضية لكل شخص	الأحوال المعيشية	الإسكان (٧)
عدد الجرائم المبلغ عنها لكل ١٠٠٠ نسمة	الجريمة (٣٦، ٢٤)	الأمن
معدل النمو السكاني	تغير السكان	السكان (٥)
سكان المستوطنات الحضرية الرسمية وغير الرسمية		
<b>المؤشرات البيئية</b>		
انبعاث غاز الدفيئة	تغير المناخ	الأحوال الجوية (٩)
استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون	استنفاد طبقة الأوزون	
تركز الملوثات الهوائية في البيئة الهوائية للمناطق الحضرية	نوعية الهواء	
مساحة الأراضي القابلة للزراعة والمخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة	الزراعة (١٤)	
استعمال الأسمدة		
استعمال مبيدات الآفات الزراعية		
منطقة الغابات كنسبة مئوية من مساحة الأراضي	الغابات (١١)	الأراضي (١٠)
كثافة قطع الأخشاب		
الأراضي المتأثرة بالتصحّر	التصحّر (١٢)	
منطقة المستوطنات الحضرية الرسمية وغير الرسمية	الاستيطان الحضري (٧)	
تركز الطحالب في المياه الساحلية	المنطقة الساحلية	المحيطات والبحار

المؤشر	الموضوع الفرعي	الموضوع
النسبة المئوية للسكان في المناطق الساحلية	مصادر الأسماك	والشواطئ (١٧)
الحصيلة السنوية لصيد الأسماك حسب الأنواع الرئيسية	كمية المياه	المياه العذبة (١٨)
السحب السنوي من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من إجمالي المياه المتوفرة	نوعية المياه	
الطلب الإحيائي الكيميائي على الأوكسجين في المجاري المائية	النظام الإيكولوجي	
تركز الكوليفورم البرازي في المياه العذبة	المنطقة المحمية كنسبة مئوية من مجموع المساحة	التنوع البيولوجي (١٥)
منطقة النظم الإيكولوجية الرئيسية المنتقاة	الأنواع	
المنطقة المحمية كنسبة مئوية من مجموع المساحة		
مدى وفرة الأنواع الرئيسية المنتقاة		
<b>المؤشرات الاقتصادية</b>		
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الأداء الاقتصادي	
حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي	التبادل التجاري	الهيكل الاقتصادي (٢)
الميزان التجاري للسلع والخدمات	الوضع المالي (٣٣)	
نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي	الاستهلاك المادي	
المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي	استخدام الطاقة	
كثافة استخدام المواد		
الاستهلاك السنوي للفرد من الطاقة		
حصة استهلاك موارد الطاقة المتجددة		
كثافة استخدام الطاقة		
توليد النفايات الصلبة الصناعية والبلدية	توليد النفايات وإدارتها	أنماط الاستهلاك والإنتاج (٤)
	(١٩-٢٢)	
توليد النفايات الخطرة		
توليد النفايات المشعة		
إعادة تدوير واستخدام النفايات		
المسافة المقطوعة لكل حسب وسيلة النقل	النقل	
<b>المؤشرات المؤسسية</b>		
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	التنفيذ الاستراتيجي للتنمية المستدامة	الإطار المؤسسي (٣٨، ٣٩)
تنفيذ الاتفاقات العالمية المصدق عليها	التعاون الدولي	
عدد أجهزة الراديو أو حسابات الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة	الوصول إلى المعلومات (٤٠)	
الخطوط الرئيسية للهاتف وأجهزة الهاتف الخليوي لكل ١٠٠٠ نسمة	الهياكل الأساسية للاتصالات (٤٠)	
الانفاق على البحث والاستحداث كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	العلم والتكنولوجيا (٣٥)	القدرة المؤسسية (٣٧)
الحسائر الاقتصادية والبشرية بفعل الكوارث الطبيعية	التأهب للكوارث والاستجابة لها	

\* تشير الأرقام التي ترد بين قوسين إلى الفصول التي تقابلها في جدول أعمال القرن ٢١.

#### ٤ - الروابط والتصنيف

ينبغي في العمل الإضافي والذي سيتم الاضطلاع به في هذا المجال ربط بعض المنهجيات التصنيفية بإطار لجنة التنمية المستدامة الذي يقوم على المواضيع والمؤشرات الأساسية. وأتاحت لأعضاء اللجنة وثيقة بعنوان: "مبادرات تهدف إلى تجميع مؤشرات التنمية المستدامة" تلخص السمات الأساسية للمبادرات الرئيسية وإمكانية تطبيقها على نهج مؤشرات اللجنة.

#### دال - اقتراحات بشأن التدابير والتوصيات المتعلقة بالعمل في المستقبل

٦٠ - ترد التوصيات الرئيسية فيما يتصل ببرنامج عمل اللجنة في صلب التقرير المتعلق بالفصل ٤٠ (E/CN.17/2001/4).

٦١ - ويتضمن التقرير اعترافاً ينم عن الامتنان بما قدمته البلدان الداعمة وبلدان الاختبار، ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخاصة وجمع كبير من فرادى الخبراء من عمل لا يقدر بثمن ودعم ومساهمات. وأوصي بقوة بأن يتم في المستقبل العمل على مواصلة هذا الضرب من التعاون والتنسيق الذي تميزت به عملية تنفيذ برنامج عمل اللجنة في مجال المؤشرات بهدف توفير مزيد من المساعدة للبلدان التي ترغب في استخدام المؤشرات في صنع سياساتها.

٥٦ - على امتداد عملية تنفيذ برنامج العمل، ظلت الحكومات تؤكد على الحاجة إلى وضع مقاييس موحدة للتنمية المستدامة أو مؤشر واحد للتنمية المستدامة. وينم هذا الاهتمام عن رغبة في استخدام المؤشرات على نحو أكثر تكامل وشمولية. وأعربت بلدان عديدة عن رأي مؤداه أن إيجاد مسألة الروابط الممكنة وإحداث التصنيف الممكن مسألة مهمة، وأن إتاحة المزيد من الوقت من شأنه أن تمكنها من التوسع في دراسة هذه المسألة.

٥٧ - وأثناء إجراء الاختبار الوطني، يمكن تخصيص وقت قصير لإجراء دراسة تفصيلية عن الروابط الممكنة بين العناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة. وتم الاتفاق على أنه يلزم اتخاذ المزيد من التدابير وإجراء المزيد من البحوث على المستويين الوطني والدولي معاً لسد هذه الثغرة. ولذلك، اقترح أنه ينبغي أن يتم القيام خلال المرحلة النهائية من برنامج عمل المؤشرات بالبحث عن الوسائل اللازمة لدراسة منهجيات التصنيف والربط الممكنة التي تنطبق على مجموعة مؤشرات اللجنة.

٥٨ - واستجابة لهذا الطلب، قامت أمانة اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بدعم من المكتب الإحصائي الأوروبي وبالتشاور الوثيق مع فريق الخبراء التابع للجنة ذاتها، بإجراء دراسة تناولت بتحليل المبادرات الرئيسية في مجال الروابط والتصنيف ومدى إمكانية والكيفية المحتملة لاستجابتها لمسألة التركيز في المرحلة الثالثة. وكانت الدراسة ترمي إلى تحديد وتحليل التدابير التي اتخذت في السنوات الأخيرة على المستويين الدولي والوطني بشأن هذه المسائل من قبل بعض المنظمات. وشملت الدراسة ما يقرب من ٣٠ مبادرة قامت بها بعض المنظمات الدولية ومعاهد البحث والحكومات.

٥٩ - وفي ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة المتعلقة بالتصنيف الأولي، أعرب عن رأي مؤداه أنه

## المرفق الأول

## الوكالات المتعاونة في إعداد صحائف المنهجيات

## الأمم المتحدة والكيانات المنتسبة إليها

أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

أمانة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

شعبة الإحصاءات

شعبة السكان

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

شعبة الطاقة والبيئة المستدامتين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب مكافحة التصحر والجفاف، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شعبة المعلومات والتقييم البيئيين، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة وسائر النفايات والتخلص منها عبر الحدود، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي

خطة العمل للبحر الأبيض المتوسط، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة

مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

منظمة العمل الدولية

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

منظمة الصحة العالمية

البنك الدولي

الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية  
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية  
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

#### المنظمات الحكومية الدولية

اللجنة الأوروبية  
الوكالة الأوروبية للبيئة  
المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية  
الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

#### المنظمات غير الحكومية

المعلومات والسياسات البيئية  
المركز الدولي للزراعة المدارية  
المعهد الدولي للتنمية المستدامة  
مؤسسة الاقتصادات الجديدة  
المعهد الفنلندي للبيئة  
اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة - مركز البيئة بجامعة تشارلس  
مرصد التنمية، جماعة كوستاريكا  
معهد الموارد العالمية  
الصندوق العالمي من أجل الطبيعة الدولية  
معهد ووبرتال للمناخ والبيئة والطاقة

#### منظمات (دولية) أخرى

المعهد الوطني للصحة العامة والبيئة  
المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة

#### المؤسسات الحكومية

مكتب التخطيط الاتحادي (بلجيكا)  
البيئة الكندية (كندا)  
المعهد الفرنسي للبيئة (فرنسا)  
الوزارة الاتحادية للبيئة

## المرفق الثاني

## الترتيبات الوطنية للاختبار

الترتيبات المؤسسية	المنطقة/البلد
	أفريقيا
قامت اللجنة الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة بدور آلية التنسيق الوطني لعملية إجراء الاختبارات. وشاركت فيه بصفة أساسية الإدارات الحكومية الوطنية، رغم أن بعض المنظمات غير الحكومية، هيئات الوسط العلمي، والوكالات المعنية يجمع البيانات قد دعيت إلى المشاركة. وكونت فرق عمل لاختبار المؤشرات حسب الفئات.	جنوب أفريقيا
كونت لجنة وطنية معنية بمؤشرات التنمية المستدامة وشاركت فيها كافة فئات أصحاب المصالح، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	غانا
قادت وزارة التخطيط والتنمية الوطنية بالتعاون مع القطاعات الأخرى عملية إعداد مؤشرات التنمية الوطنية.	كينيا
	آسيا والمحيط الهادي
أنشئ فريق رائد يتألف من الوكالة الوطنية لحماية البيئة ومكتب الدولة للإحصاءات، وكذلك فريق من الخبراء شاركت فيه مؤسسات معنية بالبحوث والتربية.	الصين
أنشئت فرقة عمل شارك فيها أفراد من الوزارات الحكومية (بما فيها الوكالات الإحصائية)، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الأكاديمي والقطاع الخاص وأوكلت إليها مهمة الإشراف على مبادرة إجراء الاختبارات برعاية المجلس الوطني لأصحاب المصالح المتعددة الأطراف من أجل التنمية المستدامة. وتتولى اللجنة المعنية بعناصر التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الوطني مهمة استعراض واعتماد نتائج عملية الاختبار. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمد يد المساعدة في هذا الأمر.	الفلبين

الترتيبات المؤسسية	المنطقة/البلد
تولت وزارة البيئة المسؤولية عن إجراء الاختبارات بالتعاون مع فريق عامل يتألف من بعض الوزارات والمؤسسات والمنظمات المعنية بالسياحة والتجارة، والمنظمات غير الحكومية. وقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بمد يد المساعدة في هذا الأمر.	ملديف
قام فريق شاركت فيه الإدارة البيئية والمكتب الإحصائي بإجراء الاختبار وتولى فريق عامل مشترك بين الوزارات تنسيق هذه العملية. وتكفلت لجنة معنية بالمؤشرات الوطنية بمهمة إشراك أصحاب المصالح، مما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وقام فريق خبراء علمي بإسداء المشورة.	أوروبا ألمانيا
قام المؤتمر المشترك بين الوزارات المعني بالبيئة بإنشاء فريق عامل لإجراء الاختبارات شاركت فيه وزارات البيئة الإقليمية والاتحادية ومكتب التخطيط الاتحادي. ولم تشارك المنظمات غير الحكومية والمجتمع العلمي بصفة مباشرة ولكنها تستطيع ابداء تعليقات وأبدت اهتمامها بالمزيد من المشاركة.	بلجيكا
قامت وزارة البيئة، والمركز البيئي الجامعي، والمعهد الإيكولوجي بدور رائد في إجراء الاختبارات. وأنشئ كذلك فريق من الخبراء.	الجمهورية التشيكية
قام فريقان عاملان وهما فريق فني يضم ٥٠ من الخبراء المعنيين بالاحصاءات والبيانات؛ وفريق سياسي يضم ١٠٠ عضو من اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، وهي هيئة مشتركة بين الوزارات، ومن الوسط العلمي، والمنظمات غير الحكومية، بإجراء الاختبارات. وقامت وزارة البيئة بتنسيق هذه العملية بينما قام معهد البيئة بدور حلقة الوصل.	فرنسا
قام فريق عامل يتكون من ممثلين لمختلف الوزارات والمعاهد المعنية بالبحوث والإحصاءات، والبيئة بتنسيق إجراء الاختبارات تحت رعاية اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة. ومنذ بداية عام ١٩٩٨، ظلت	فنلندا

المنطقة/البلد	الترتيبات المؤسسية
	السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية تشترك هي الأخرى في هذا العمل. وتم تنظيم حلقات دراسية لزيادة المشاركة والتعليقات. وقامت بتنظيم العمل وزارة البيئة بالتعاون مع معهد البيئة.
المملكة المتحدة	جرى استخدام الهيئات القائمة المعنية بالمؤشرات الوطنية في إعداد مؤشرات اللجنة، وهي تشمل عدة جهات من بينها المائدة الحكومية المستديرة بشأن التنمية المستدامة وأفرقة العمل المعنية بالمؤشرات. وشارك في العملية أصحاب المصالح بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية.
النمسا	قامت وزارة البيئة بتنسيق إجراء عملية الاختبار بدعم من الوكالة الاتحادية للبيئة والمكتب الإحصائي. وقام المجلس الوطني للتنمية المستدامة، وهو كيان يتألف من فئات أصحاب المصالح المعنية بالأمر، بما فيها المنظمات الحكومية، بإبداء تعليقات على المؤشرات.
<b>الأمريكيتان ومنطقة البحر الكاريبي</b>	
البرازيل	قامت وزارة البيئة بتنسيق عملية الاختبارات.
بربادوس	أنشئت لجنة توجيهية لإجراء الاختبارات برعاية اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
بوليفيا	لم تقدم معلومات عن الجهات التي اشتركت في عملية الاختبارات.
فتزويلا	قام مركز المعلومات البيئية والإحصائية بدور مركز التنسيق لعملية الاختبارات.
كوستاريكا	لم ترد معلومات عن الجهات التي اشتركت في عملية الاختبارات.
المكسيك	اشترك في هذه العملية المعهد الوطني للإيكولوجيا، برعاية وزارة البيئة والموارد الطبيعية ومصائد الأسماك، والمعهد المعني بالإحصاءات والجغرافيا والمعالجة الإلكترونية للمعلومات.

## المرفق الثالث

## قائمة بالاجتماعات الدولية واجتماعات الخبراء

- غينت - بلجيكا،  
١١-٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥  
حلقة العمل بشأن استخدام مؤشرات التنمية المستدامة  
في عملية اتخاذ القرارات التي استضافتها حكومتا بلجيكا  
وكوستاريكا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة  
العلمية المعنية بمشاكل البيئة.
- نيويورك  
١٤ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٥  
اجتماع فريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية المستدامة  
الذي استضافته شعبة التنمية المستدامة بالتعاون مع شعبة  
الاحصاءات بالأمم المتحدة.
- غلين - كوف، نيويورك  
٦-٨ شباط/فبراير ١٩٩٦  
حلقة عمل الخبراء المعنية بمنهجيات مؤشرات التنمية  
المستدامة التي استضافتها وكالة البيئة التابعة لحكومة  
اليابان بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة.
- نيويورك  
٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦  
الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية  
المستدامة الذي استضافته شعبة التنمية المستدامة.
- جنيف  
٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦  
الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية  
المستدامة الذي استضافه نظام رصد الأرض على نطاق  
منظومة الأمم المتحدة بالتعاون مع شعبة التنمية  
المستدامة.
- غينت  
٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر  
١٩٩٦  
حلقة العمل الدولية الثانية بشأن الشروع في إجراء  
اختبارات التنمية المستدامة التي استضافتها حكومتا  
بلجيكا وكوستاريكا.
- بانكوك  
٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر  
١٩٩٦  
الاجتماع الاستشاري الإقليمي للجنة الاقتصادية  
والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن مؤشرات  
التنمية المستدامة والسليمة بيئياً، الذي استضافته اللجنة  
الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع حكومة  
هولندا وشعبة التنمية المستدامة.
- سان هوزيه - كوستاريكا  
١٠ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٧  
حلقة العمل الإقليمية بشأن مؤشرات التنمية المستدامة  
لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي استضافتها  
حكومة كوستاريكا بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة.

- أكرا  
٣ إلى ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧  
حلقة العمل الإقليمية بشأن بناء القدرات اللازمة لإعداد  
وتطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، التي استضافتها شعبة  
التنمية المستدامة بالتعاون مع برنامج بناء القدرات  
لجدول أعمال القرن ٢١ التابع لبرنامج الأمم المتحدة  
الإنمائي.
- نيويورك  
٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر  
١٩٩٧  
الاجتماع الرابع لفريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية  
المستدامة الذي استضافته شعبة التنمية المستدامة.
- براغ  
١٩ إلى ٢١ كانون الثاني/يناير  
١٩٩٨  
حلقة العمل الدولية الرابعة بشأن مؤشرات التنمية  
المستدامة، التي استضافتها حكومة الجمهورية التشيكية  
بدعم من اللجنة الأوروبية.
- نيويورك  
٧ و ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩  
الاجتماع الخامس لفريق الخبراء المعني بمؤشرات التنمية  
المستدامة، الذي استضافته شعبة التنمية المستدامة.
- بربادوس  
٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر  
١٩٩٩  
حلقة العمل الدولية الخامسة بشأن مؤشرات التنمية  
المستدامة الخاصة بلجنة التنمية المستدامة، التي استضافتها  
حكومة بربادوس، بدعم من حكومة ألمانيا وشعبة  
التنمية المستدامة.
- نيويورك  
٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٠  
اجتماع الفريق الاستشاري لتحديد المواضيع والمؤشرات  
الأساسية للتنمية المستدامة الذي استضافته شعبة التنمية  
المستدامة.
- كوبيك  
٢٥ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠  
اجتماع الخبراء الدوليين بشأن المعلومات المتعلقة باتخاذ  
القرارات والمشاركة الذي استضافته حكومة كندا  
وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة،  
وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- بانكوك  
١٦ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر  
٢٠٠٠  
الاجتماع الاستشاري الإقليمي بشأن مؤشرات التنمية  
المستدامة في آسيا والمحيط الهادي الذي استضافته اللجنة  
الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي.